النشرة الربعية 2021

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

تنظيم .. رقابة .. تطوير

النشـــرة الربعية

العدد الرابع عشر - الربع الرابع للعام 2021

كلمة العدد

براق النابلسي

مدير عام الهيئة

مع نهاية العام 2021، اقدم لكم النشرة الربعية للربع الرابع من ٢٠٢١ والتي تستعرض جهود الهيئة في تنفيذ المبادرات والأنشطة كافة، للحافظ على استقرار قطاعات سوق رأس المال، وديمومة هذه القطاعات واستمراريتها بما يحقق المصلحة العامة، وحماية الاقتصاد الوطني، وحماية المتعاملين في القطاعات التي تشرف عليها الهيئة.

وفيما يخص الربع الرابع من العام الحالي، واستجابة للاستراتيجية الخمسية للهيئة 2021-2025، أطلقت الهيئة الحوار المجتمعي حول مسودة مشروع قانون التأمين الجديد الذي يعالج القصور القائم في التشريعات، حيث أرسلت الهيئة مسودة مشروع القانون إلى مجموعة من النقابات والاتحادات والمؤسسات البحثية والقانونية والأكاديمية، ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لتوسيع دائرة المشاركة والتشاور حول المسودة، وصولاً إلى قانون يلبي الاحتياجات كافة، ويعالج مواطن القصور.

وفي السياق ذاته، وضمن مبادرة الحوار المجتمعي، عقدت الهيئة وشبكة الصحافيين الاقتصاديين، لقاء لاستعراض مسودة قانون التأمين.

من جهة أخرى، منحت الهيئة رسالة عدم ممانعة لشركة مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار غير الربحية الأجنبية المالكة لمنصة "تمويلي" في فلسطين، التي تؤهلها لتقديم خدمات تشبيك تأمينية عبر المنصة.

كما أطلقت الهيئة ونقابة الصحافيين الفلسطينيين برنامج "معمل الصحافة المالية" بنسخته الثانية، لتعزيز قدرات الصحافيين والصحافيات في مجال الصحافة المالية، وبخاصة في القطاعات المالية غير المصرفية تحت رعاية وزارة الاقتصاد الوطني، وبالتعاون مع وكالة التعاون الألماني (GIZ).

في النهاية، أود التأكيد على أن المعيقات والتحديات التي تواجه عمل الهيئة، لن تجعلها تحيد عن مواصلة تنفيذ سياستها التي تتمثل في توفير المقومات الأساسية الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية لقطاعات سوق رأس المال واستقرارها.

تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

- مؤشر القدس

أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 608.5 نقطة مع نهاية العام 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 29.1% عن إغلاقه نهاية العام 2020، والبالغ 471.3 نقطة. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الأعوام.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)

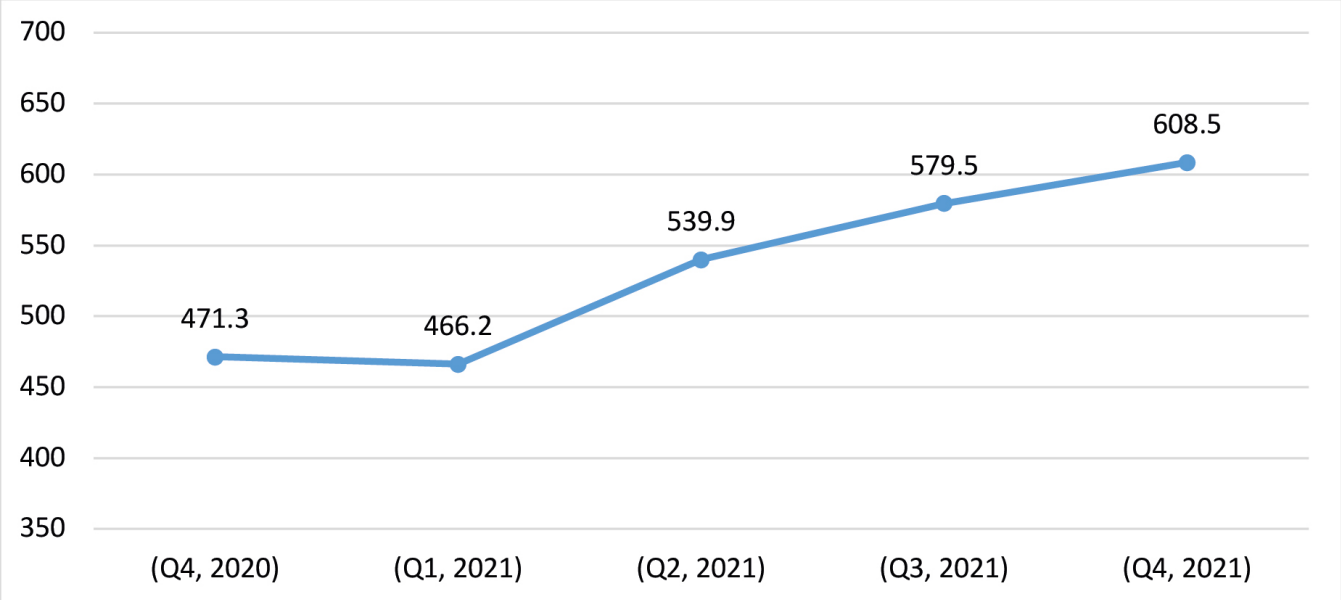

- **إحصائيات وبيانات التداول**

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الرابع 2020	الربع الثالث 2021	الربع الرابع 2021	2020	2021
عدد جلسات التداول	64	61	63	220	245
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	24.6	69.9	58.6	86.5	201.2
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	55.4	143.0	136.7	190.1	418.7
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,446.9	4,229.7	4,407.1	3,446.9	4,407.1
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	0.9	2.3	2.2	0.9	1.7
عدد الصفقات	5,597	11,038	8,377	17,243	33,531
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	70,058	69,865	69,768	70,058	69,768
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	%22.2	%23.5	%24.4	%22.2	%24.4
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	%0.4	%0.9	%0.8	%1.2	%2.3

المقارنة السنوية: شهدت مؤشرات بورصة فلسطين مع نهاية العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً مع نهاية العام 2020، حيث بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 4.4 مليار دولار مع نهاية العام 2021، وهذا يعادل ما نسبته

24.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.[1] لتسجل ارتفاعاً نسبته 27.9% مقارنةً مع نهاية العام 2020، والبالغة (3.4 مليار دولار)، كما ارتفع إجمالي أحجام وقيم التداول نهاية العام 2021 بما نسبته 132.8% و120.3% على التوالي، مقارنة مع نهاية العام 2020. ويقود هذا الارتفاع في أحجام وقيم التداول قطاعا التأمين والبنوك، ويعزى الارتفاع الملحوظ في مؤشرات قطاع الأوراق المالية نهاية العام 2021، مقارنة بالعام السابق، إلى الارتداد الطبيعي لمنحنى التداول، نظراً لأن العام 2020 شهد أداءً اقتصادياً متردياً نتيجة انتشار فايروس كورونا، إضافة إلى ضعف جانب الطلب على الأوراق المالية نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الأوراق المالية، علاوة على تعليق التداول في بورصة فلسطين بتاريخ 23/3/2020، لغاية 3/5/2020 كإجراء احترازي لتداعيات جائحة كورونا. هذا بالتزامن مع ارتفاع أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة نهاية العام 2021 مقارنة بالعام 2020.

من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في بورصة فلسطين 69,768 متعاملاً مع نهاية العام 2021، بينهم 4.9% من المتعاملين الأجانب غالبيتهم من الأردن.

[1] تم الاستناد إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2021، تقديرات أولية، (18,036.8 مليون دولار)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 2: التطورات السنوية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

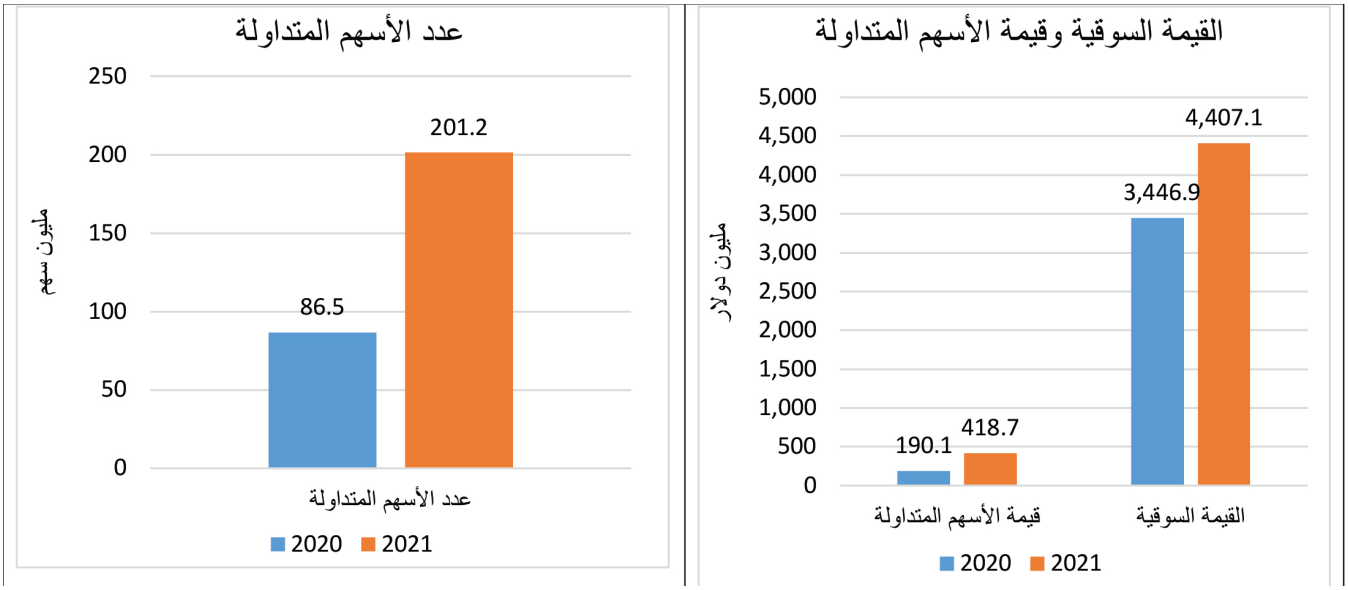

المقارنة الربعية: شهد إجمالي أحجام وقيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الرابع من العام 2021 انخفاضاً نسبته 16.2% و4.4% مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الثالث 2021) على التوالي، فيما ارتفعت بنسبة 138.5% و146.6% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (الربع الرابع 2020) على التوالي. كما شهدت القيمة السوقية ارتفاعاً نسبته 4.2% و27.9% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.

شكل 3: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

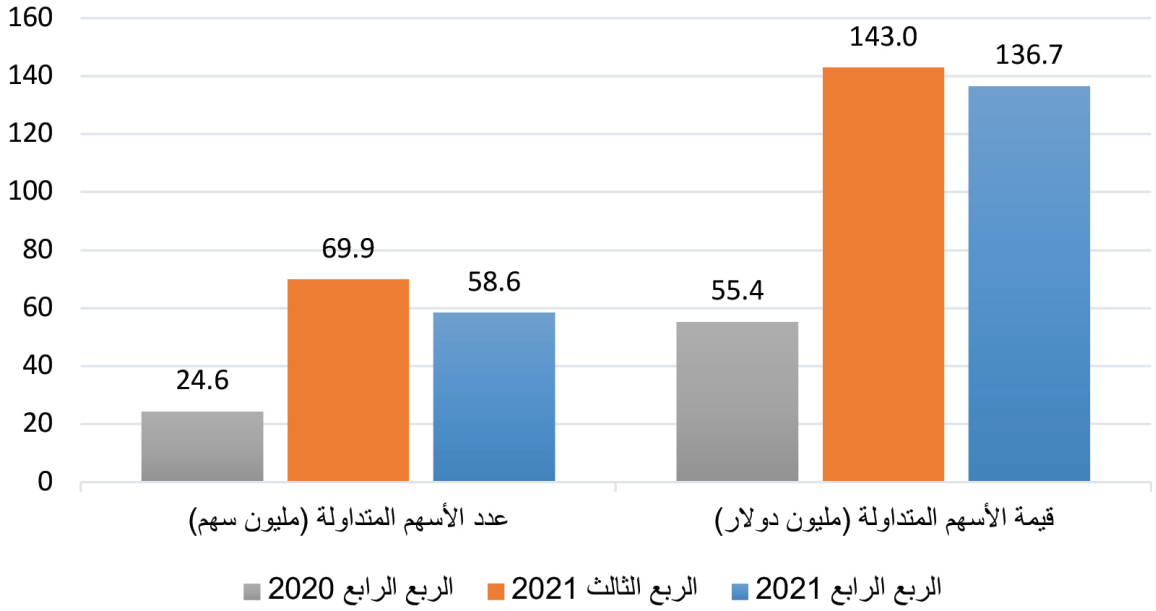

يوضح الشكل (4) صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 43.2% (1,903.9 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 25.7% (1,133.7 مليون دولار).

شكل 4: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2021 (مليون دولار)

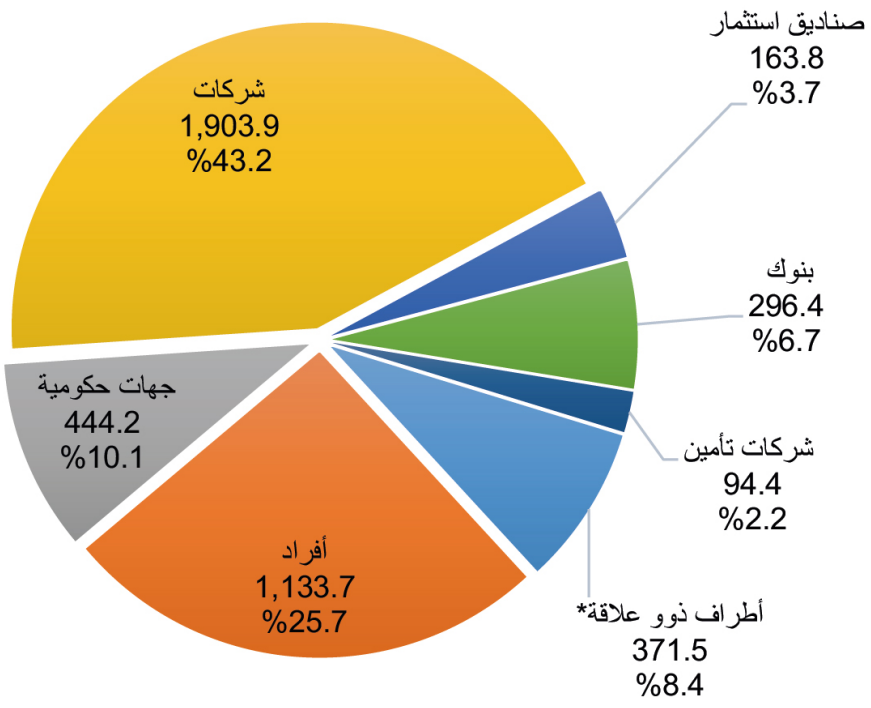

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل (5) توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم 63,305 مساهمين كما في نهاية العام 2021، إضافة إلى إجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين والبالغة 127,972 حساباً. وكما يوضح الشكل، فإن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 5: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والحسابات المفتوحة وفق التوزيع الجغرافي والجندري كما في نهاية العام 2021

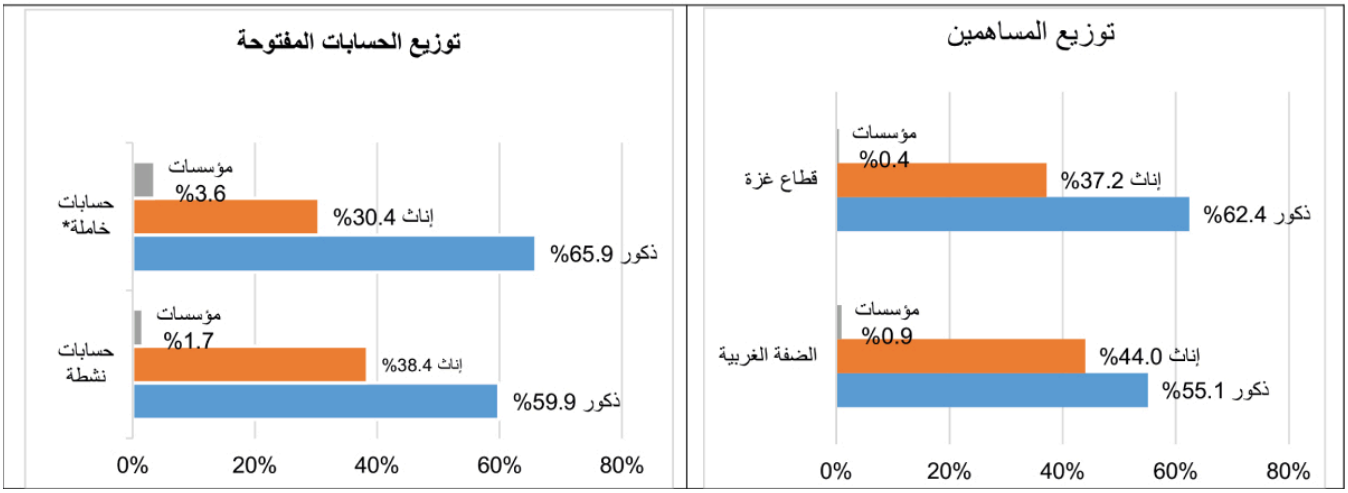

* الحسابات الخاملة: الحسابات التي رصيدها صفر ومضى عليها عام أو أكثر دون إجراء أي حركة عليها.

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

المقارنة السنوية: بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية العام 2021. كما وبلغت اجمالي المحفظة التأمينية نهاية العام 2021 341.5 مليون دولار. فيما بلغت اجمالي استثمارات شركات التأمين حوالي 252 مليون دولار. من جهة أخرى، بلغت صافي التعويضات المتكبدة في القطاع 198.7 مليون دولار. وتجدر الإشارة الى أن البيانات المالية المتعلقة بالعام 2021 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الاهلية للتأمين.

جدول 2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الرابع 2020	الربع الثالث 2021 *	الربع الرابع 2021 *	2020	2021*
اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	72.0	84.6	82.0	303.2	341.5
صافي الأقساط المكتسبة	67.3	72.0	73.8	266.4	285.8
اجمالي استثمارات شركات التأمين	266.3	227.5	252.0	266.3	252.0
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(37.1)	(51.9)	(53.2)	(175.5)	(198.7)

* الاحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

المقارنة الربعية: بلغت اجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) كما بنهاية الربع الرابع من العام 2021 ما قيمته 82 مليون دولار، بانخفاض بلغت نسبته 3.1% عما كانت عليه نهاية الربع الثالث من العام 2021، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع، فيما شهدت صافي التعويضات المتكبدة للقطاع والبالغة 53.2 مليون دولار ارتفاعاً قدره 2.4% مقارنةً مع نهاية الربع الثالث لذات العام. من جهة أخرى، بلغت اجمالي استثمارات شركات التأمين حوالي 252 مليون دولار مرتفعة بنسبة 10.8% عن الربع السابق. وتجدر الإشارة الى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الثالث والرابع من العام 2021 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الاهلية للتأمين.[1]

يشير الجدول (3) الى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين الى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة الاختراق التأمينية (اجمالي المحفظة التأمينية منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، مع نهاية العام 2021 ما نسبته 2%، أما من حيث الكثافة التأمينية والتي تشير الى حصة الفرد من اجمالي المحفظة التأمينية، فقد بلغت نهاية العام 2021 ما يقارب 69 دولار أمريكي.

جدول 3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2018	%1.7	56.8
2019	%1.8	60.0
2020	%1.9	58.7
2021*	%2.0	68.6

* البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين أولية.

[1] تجدر الإشارة الى انه لم يتم اجراء مقارنة ربعية بخصوص المؤشرات المالية لقطاع التامين مع الربع المناظر، وذلك لعدم تجانس البيانات، حيث أن البيانات المتعلقة بالربع الثالث والرابع من العام 2021 لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الاهلية للتأمين.

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2021. وشهد أداؤها ارتفاعاً ملحوظاً مع نهاية العام 2021، إذ بلغ عدد العقود 1,900 عقد بإجمالي استثمار قيمته 102.2 مليون دولار، ويمثل هذا ارتفاعاً قدره 39.3% و48.3% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2020. ويعزى الارتفاع الملحوظ والمشار إليه، إلى عودة الحياة الاقتصادية لطبيعتها، حيث شهد العام 2020 العديد من الإغلاقات بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثر بشكل سلبي على أداء الشركات، وسبب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه (انظر الشكل 8).

شكل 8: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي

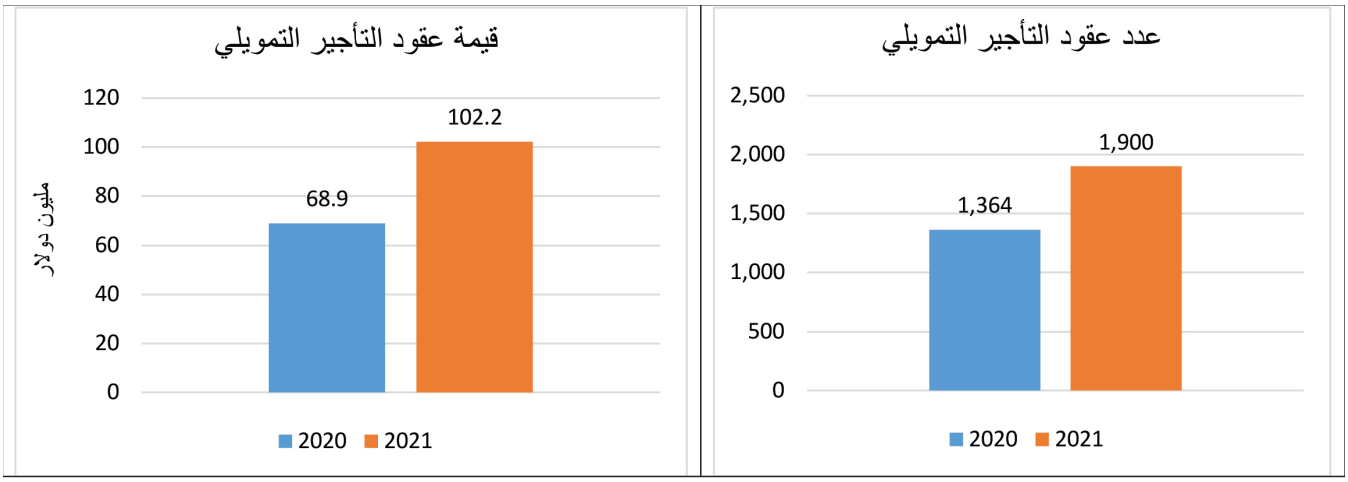

المقارنة الربعية: بلغ إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 28.5 مليون دولار بواقع 504 عقود، وذلك بنهاية الربع الرابع من العام 2021، وهذا يمثل ارتفاعاً نسبته 8% في قيمة العقود، وانخفاضاً بما نسبته 1.4% في عددها، وذلك مقارنةً مع الربع السابق للعام ذاته. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، يلاحظ ارتفاع قيمة وعدد العقود بنسبة 16.2% 36.6% على التوالي (انظر الشكل 9).

شكل 9: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

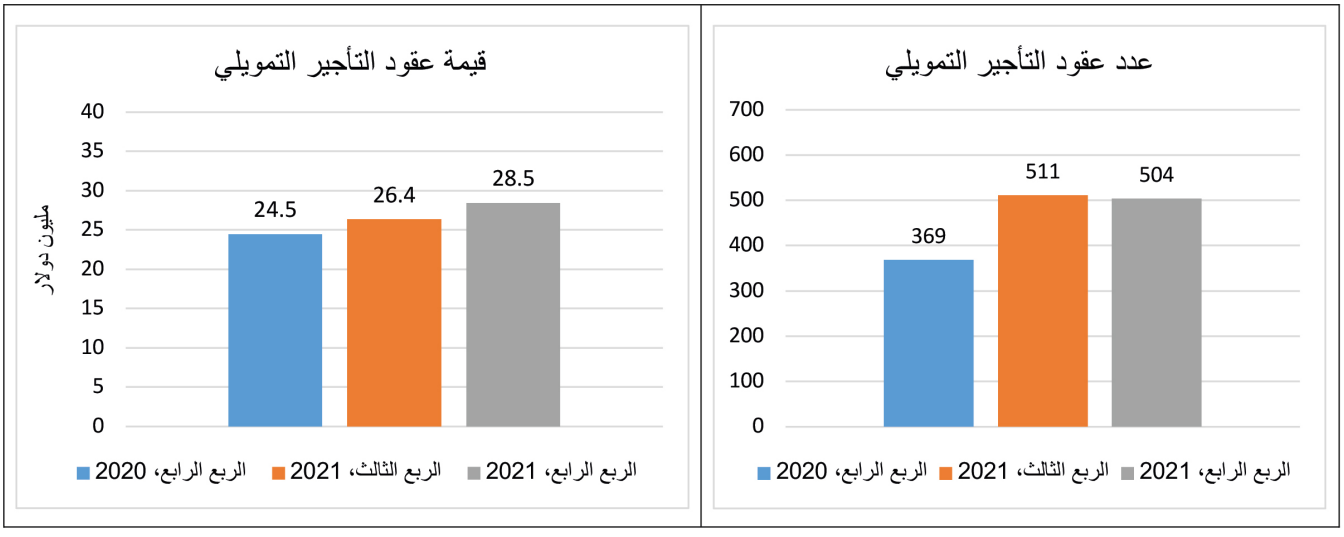

مع نهاية العام 2021، ما زال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله، حيث وصلت النسبة إلى 37.6%، تلتها مدينتا نابلس والخليل بنسبة 14.9% و11.4% على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

شكل 10: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة كما هي في نهاية العام 2021

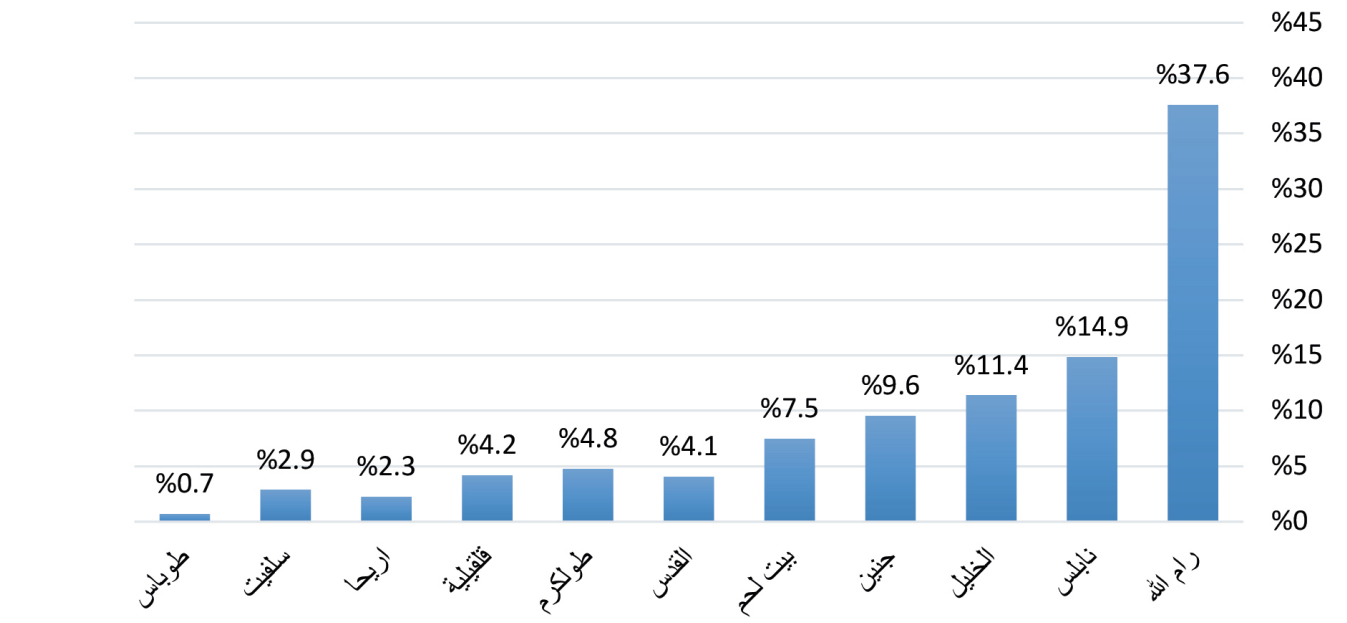

ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (51.3%) من محفظة التأجير التمويلي نهاية العام 2021. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما الشاحنات والمركبات الثقيلة والمركبات لأغراض تجارية، فاستحوذت على ما نسبته 42.2%، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 6.5% (انظر الشكل 11).

شكل 11: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما في نهاية العام 2021

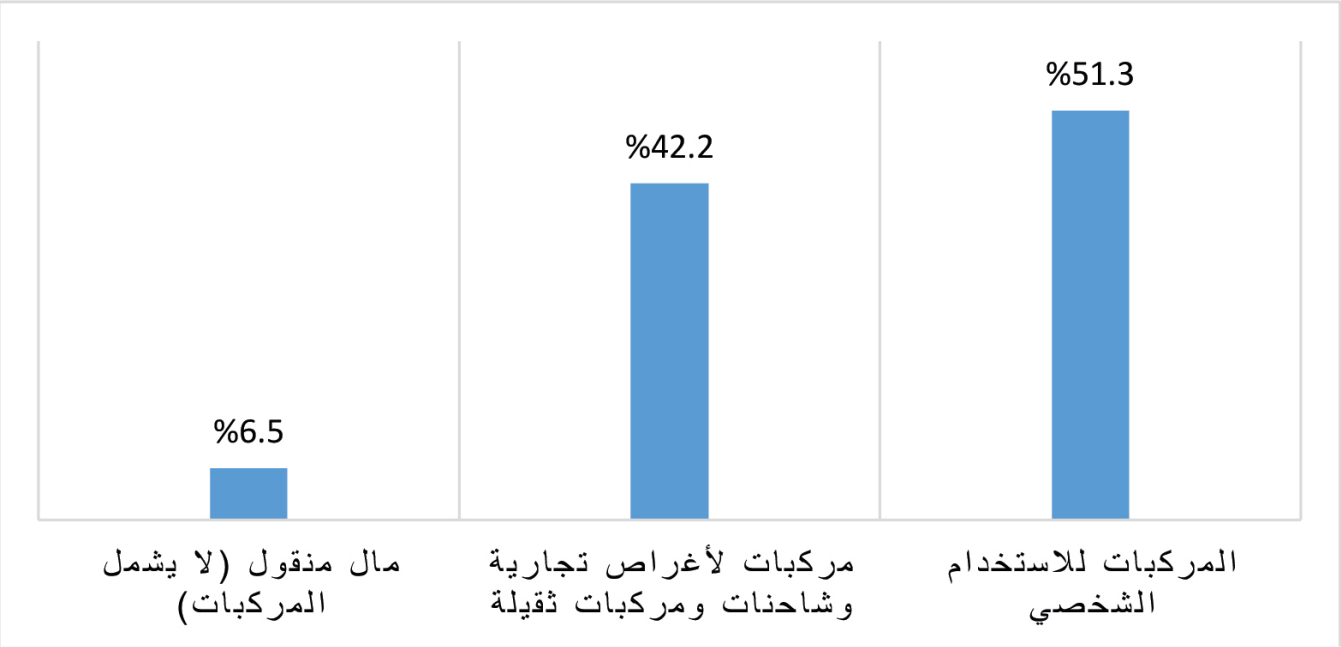

*يلاحظ من الشكل رقم (12) أن 79.6% من عدد العقود المسجلة في نهاية العام 2021 تعود إلى أفراد، كما يلاحظ استقرار هذه النسبة مقارنةً مع العام 2020.

شكل 12: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود كما هو في نهاية العام 2021

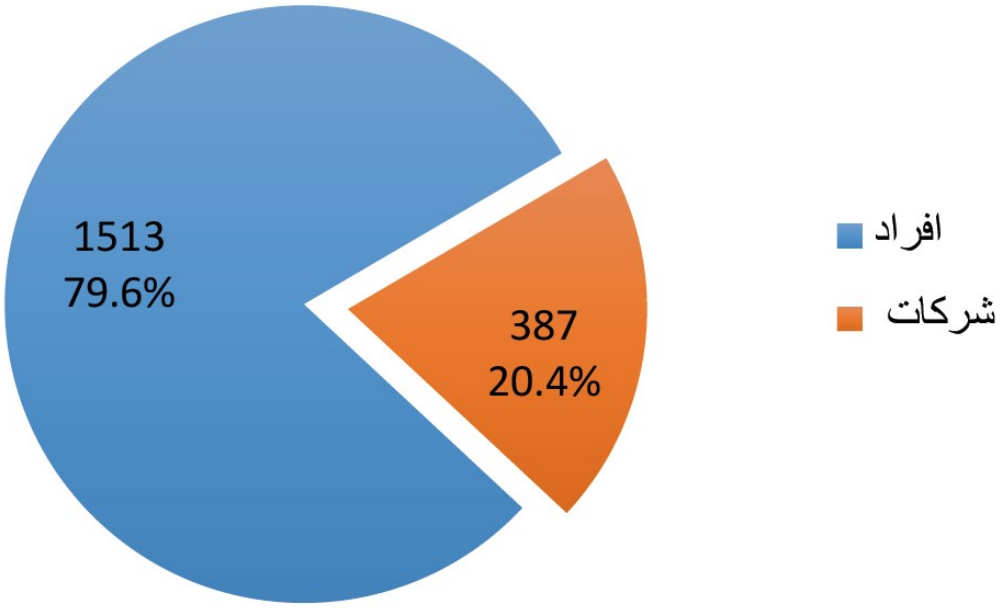

التوعية المالية

التوعية المالية > حملات وورش توعوية

للمرة الرابعة على التوالي، تطلق المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالتعاون مع بورصة فلسطين، **فعاليات أسبوع المستثمر العالمي في فلسطين 2021.**

أطلقت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالشراكة والتعاون مع بورصة فلسطين، في 04/10/2021 فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2021" الذي امتد حتى الأحد 10/10/2021، تحت عنوان "التمويل المستدام ومنع الاحتيال"، وفق المبادرة التي أطلقتها المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال إيوسكو (IOSCO) لهذا العام.

ومن الفعاليات التي نفذتها الهيئة، بالشراكة مع بورصة فلسطين، تنفيذ ورشة عمل من خلال المنصات الافتراضية (تطبيق Zoom)، تحت عنوان "قرع الجرس للمعرفة المالية: التمويل المستدام ومنع الاحتيال"، حيث تناولت خمس أوراق عمل متنوعة حول التنمية المستدامة، والتمويل المستدام، ومنع الاحتيال. وتنظم فعالية قرع الجرس بدعوة من اتحاد البورصات العالمي (WFE) حيث انطلقت فعالية مشابهة في البورصات الأعضاء خلال هذا الأسبوع، يقرع فيها الجرس للتوعية بالقضية المطروحة.

إلى ذلك، قامت هيئة سوق رأس المال، بالشراكة مع بورصة فلسطين، بإطلاق حملة مشتركة على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بها، وذلك لبث رسائل مهمة تحمل مؤشرات ودلائل مهمة للمستثمرين حول التنمية المستدامة والتمويل المستدام. كما تم إنتاج فيديو قصير للغاية نفسها.

وتشارك دولة فلسطين من خلال هيئة سوق رأس المال وللمرة الرابعة على التوالي في هذه الحملة إلى جانب ما يقارب 100 دولة حول العالم من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال، وتمتد فعاليات الحملة لمدة أسبوع خلال الوقت ذاته، وفي الدول المشاركة كافة. وتهدف هذه الحملة إلى تعزيز ثقافة المستثمرين على المستويين المحلي والعالمي، من خلال جهود الهيئات الرقابية على قطاع الأوراق المالية حول العالم، وأعضاء اتحاد البورصات العالمي والجهات الأخرى الشريكة.

التوعية المالية > الرسائل التوعوية

1. **قطاع التأمين:**

من حقك وحق المستفيد الحصول على الضمان أو المبلغ المستحق من المؤمن على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر أو حلول الأجل المحدد في عقد التأمين.

2. **قطاع الأوراق المالية:**

عند التداول، اعلم أنه لا يجوز إجراء أي تحويل أو مناقلة أو تقاص داخلي بين حسابك وحساب أي عميل آخر إلا بين الأقارب من الدرجة الأولى، وبتفويض خطي.

3. **قطاع تمويل الرهن العقاري:**

اعلم أنه كلما زادت فترة السداد أو القرض، ترتب عليك دفع فوائد أكثر.

4. **قطاع التأجير التمويلي:**

التأجير التمويلي بديل مناسب لك إذا استنفذت مصادر التمويل الأخرى.

التوعية المالية > مصطلحات توعوية

1. **قطاع التامين**

المال غير المنقول:

الأرض المملوكة لشخص أو أكثر، وتشمل ما عليها من أبنية وأشجار وأشياء ثابتة أخرى، كما تشمل العقار أيضاً.

2. **قطاع الأوراق المالية**

البيع على المكشوف (Short Selling)

هو قيام المستثمر ببيع ورقة مالية لا يملكها (في الغالب يتم اقتراضها من قبل الوسيط المالي) ليتم شراؤها في تاريخ لاحق، وذلك بناء على توقع المستثمر بانخفاض سعرها في السوق المالي عن سعر البيع، وبالتالي يحقق المستثمر ربحاً يتمثل في فرق سعر الشراء عن سعر البيع.

3. **قطاع تمويل الرهن العقاري**:

الكفيل:

الشخص الذي يعتبر مسؤولاً عن سداد القرض بالتكافل والتضامن مع المقترض في حال عدم السداد.

4. **قطاع التأجير التمويلي:**

استعادة الحيازة:

وضع يسترد فيه المؤجر الأصول المستأجرة، وعادةً ما يكون ذلك بسبب التعثر أو الإخلال ببنود اتفاقية التأجير.

التوعية المالية > أسئلة شائعة وإجابات

قطاع التأمين: هل يقع على المؤمن أي التزام في التأمين بالمسؤولية المدنية في حال عدم مطالبة المتضرر بهذا الالتزام؟

وفقاً للمادة (19) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، فإنه لا ينتج التزام المؤمن أثره في التأمين من المسؤولية المدنية إلا إذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه هذه المسؤولية.

قطاع الأوراق المالية: ما المقصود بإصدار سندات القرض العام؟

هو عرض سندات القرض للاكتتاب العام

قطاع تمويل الرهن العقاري: ما هي الأمور التي يجب أن يتحقق المقترض من وجودها في العقد الذي يتم توقيعه مع أحد البنوك الإسلامية في حالة قرض الرهن العقاري؟

يجب التحقق من أن العقد الذي وقعه المشتري مع البنك الإسلامي يجيب عن الأسئلة التالية:

- ما هي مدة الإيجار؟
- هل يعتبر توفير كفيل من أحد المتطلبات؟ وما هي مواصفات هذا الكفيل؟
- ما هي الرسوم والتكاليف الإضافية المترتبة على العقد؟
- هل يجب تحويل الراتب إلى البنك؟
- هل يجب تخمين قيمة البيت؟ وما هي الإجراءات التي يتبعها البنك للقيام بالتخمين؟
- ما الذي سيحدث عند تغيير ظروف الأسرة؟ على سبيل المثال، حصول الزوج على وظيفة أفضل في مكان آخر بعيد، بحيث يصبح غير قادر على التنقل بين مكان عمله وبيته؟
- من هي الجهة المسؤولة عن دفع ضرائب الأملاك، والبلدية، وتكاليف التحسينات؟
- من هي الجهة المسؤولة عن دفع تكاليف تسجيل (نقل ملكية) البيت، والضرائب الناتجة عن عملية شراء البيت؟

قطاع التأجير التمويلي ما المقصود بالإيجار المقدم في التأجير التمويلي؟

أي دفعة في شكل إيجار تسدد قبل بداية مدة التأجير. كما يستخدم المصطلح، أيضاً، لوصف ترتيب دفع الإيجارات الذي يدفع فيه المستأجر كل إيجار في بداية كل فترة محددة لدفع دفعة التأجير. على سبيل المثال، يشترط برنامج التأجير المدفوع مقدماً كل ربع سنة على المستأجر دفع ربع الإيجار السنوي في بداية كل ثلاثة أشهر متتالية أثناء مدة التأجير.

خدمات الاستدامة المالية

الشـــمول المالـــي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

الشمول المالي في فلسطين

بعد مِضي ما يقارب نصف الفترة المحددة لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي المقرة من قبل مجلس الوزراء في العام 2018، استطاعت الهيئة تحقيق العديد من الإنجازات في سياق تعزيز الشمول المالي في فلسطين. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية خلال الأعوام الماضية، واجهت العديد من التحديات المتمثلة بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهت البلاد، والناتجة تحديداً بفعل أزمتي المقاصة وجائحة كورونا (COVID-19)، إلا أن الجهات الناظمة ضاعفت من جهودها للحفاظ على سلامة القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، بما يشمل مواصلة العمل على تحقيق أهداف الشمول المالي. وعلى صعيد القطاع غير المصرفي تحديداً، استطاعت الهيئة تحقيق جملة من الإنجازات، وفيما يلي نعرض أبرز تلك الإنجازات المتحققة خلال الربع الرابع من العام 2021:

- **اعتماد أولويات خطة عمل الشمول المالي للعام 2022:**

اعتمدت الهيئة خطة عمل للشمول المالي للعام 2022، حيث أقرت أربع أولويات رئيسية لتشكل محور أنشطة الهيئة الهادفة لتحقيق الشمول المالي خلال العام القادم، وهي:

- **زيادة الوعي المالي والقدرات المالية لفئات المجتمع المختلفة:**

اعتمدت الهيئة أولويات خطة عمل الشمول المالي للعام 2022، وعلى رأسها **تعزيز الوعي والثقافة المالية** لفئات المجتمع المختلفة، وبخاصة الشباب والإناث. وفي هذا الخصوص، ستعمل الهيئة على وضع خطة عمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجهات الشريكة الأخرى، بهدف **دمج المعلومات المالية في المناهج الدراسية** بطريقة عصرية ومواكبة حول القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، وبما ينسجم مع الواقع الفلسطيني، وتُعنى برفع مستوى الثقافة المالية والقدرات المالية لفئة الشباب والإناث، ما يسهم في إيجاد جيل واعٍ ومبتكر، ومثقف مالياً ومندمج بالمجتمع بفعالية وإيجابية، ومعتمد على نفسه، وقادر على تحمل المسؤوليات المالية الشخصية عند اتّخاذ القرارات المالية المهمة.

- **استراتيجية ما بعد اعتماد تعريف تصنيف المنشآت في فلسطين:**

تم اعتماد قرار تصنيف المنشآت في فلسطين من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال دراسة معمقة شملت تقييماً لواقع المشاريع في فلسطين، وعلى أساسها تم تصنيف المشاريع في فلسطين إلى مشاريع متناهية الصغر، وصغيرة جداً، وصغيرة، ومتوسطة، وكبيرة الحجم. وفي هذا الخصوص، يتوجب التنويه إلى أهمية إيجاد تعريف وطني لتصنيف المشاريع، ولاسيما في مجال تعزيز الشمول المالي لهذه الفئة المهمة، حيث إن وجود تعريف وطني مُعتمد يساعد الجهات الرقابية في تصميم سياسات مالية (مصرفية وغير مصرفية) تتواءم مع الاحتياجات المالية لكل شريحة من المشاريع، ما يُسهم، في نهاية الأمر، في تعزيز الشمول المالي للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، الأمر الذي بدوره يحقق التنمية المستدامة لهذه المشاريع، من خلال الوصول إلى المنتجات المالية المختلفة واستخدامها وفقاً لاحتياجاتهم المالية.

وفي هذا السياق، اعتمدت الهيئة موضوع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEs) وتعزيز وصولها إلى المنتجات المالية المتنوعة واستخدامها وفقاً لاحتياجاتها المالية، ضمن أحد أولوياتها خلال العام 2022، من خلال التعاون مع وزارة

الاقتصاد الوطني، وسلطة النقد، والمؤسسات الشريكة الأخرى، لبحث سُبل تعزيز بيئة العمل وتعزيز الشمول المالي لها.

- **تطوير المنتجات والخدمات المالية في القطاع المالي غير المصرفي وبخاصة في مجال التكنولوجيا المالية:**

يعتبر تطوير الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية أحد أبرز أولويات الهيئة للعام 2022، حيث تبحث الهيئة سُبل تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة في القطاعات المالية التي تشرف عليها، مثل التأمين الزراعي، والتأمين المتناهي الصغر، ... وغيرهما، وكيفية توظيف التكنولوجيا المالية في خدمة هذه القطاعات، لاسيما بعد ترخيص سلطة النقد لمجموعة من شركات خدمات الدفع الإلكتروني، التي تشكل البنية التحتية لتوظيف التكنولوجيا في الخدمات المالية (Fintech ecosystem). انطلاقاً من ذلك، تسعى الهيئة إلى حث القطاعات التي تشرف عليها على خلق قنوات توزيع جديدة وغير تقليدية للخدمات المالية (Digital Distribution Channels) من جهة، ومن جهة أخرى، توفير منتجات وخدمات مالية رقمية (Digital Financial Services)، حيث أثبتت المنتجات المالية الرقمية (التكنولوجية) وقنوات التوزيع الإلكترونية جدارتها خلال فترة جائحة كورونا COVID-19)) في تمكين المستخدمين من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية في ظل الإغلاقات الناجمة عن الجائحة. وفي هذا الخصوص، أخذت الجهات التنظيمية والرقابية على عاتقها تعزيز دور التكنولوجيا في القطاع المالي، وفتح الآفاق أمام مقدمي الخدمات المالية والمبتكرين والرياديين لتوفير الحلول التكنولوجية المالية، ومن جهة أخرى ضمان حماية حقوق المستهلكين من خلال الرقابة الفاعلة على القطاع المالي التي تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية الحاصلة.

- **الإعداد لعملية إعادة التقييم (تقييم منتصف المدة) خلال العام 2022**

ضمن إحدى أولويات خطة عمل الهيئة لتحقيق الشمول المالي خلال العام القادم 2022، يأتي الإعداد لعملية تقييم منتصف المدة؛ وهو أحد أنشطة الرقابة والتقييم المرتبطة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، حيث تم تشكيل فريق فني متخصص بالشراكة ما بين هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد، والبدء بالإعداد لعملية تقييم منتصف المدة التي من المتوقع أن تتم خلال العام 2022، حيث ستتم إعادة تنفيذ الدراسة المسحية الشاملة لواقع الشمول المالي في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة على مستوى القطاع المالي ككل، التي لها دور كبير في تحديد مسار تنفيذ الاستراتيجية، والتأكد من أنها تسير وفقاً لخطة العمل، ولاتخاذ الإجراءات والتعديلات اللازمة إن وجدت على الاستراتيجية والخطة. ومن جانب العرض، عملت اللجنة الفنية للشمول المالي على تطوير قواعد البيانات المتوفرة لديها عن القطاع المالي بشقية (المصرفي وغير المصرفي) واحتساب مؤشرات الشمول المالي للعامين 2019-2020 وفقاً للمراجع الدولية، وهذا ما يميز الدراسة الحالية المنوي تنفيذها عن نظيرتها المنفذة في العام 2016، حيث سوف تأخذ بعين الاعتبار مقارنات معلومات جانب العرض (Supply-side data)، ما يعكس دقة أكبر في مخرجات الدراسة، ومن جهة أخرى يتيح الفرصة لتركيز المسح على قياس الجوانب النوعية (Qualitative)، مثل بعد الثقة في المنتجات والخدمات المالية ورضاء المستهلكين.

- **تعزيز البيئة القانونية والرقابية للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي:**

ضمن مساعي الهيئة في تعزيز التكنولوجيا المالية (Fintech)، عملت الهيئة على تطوير منصة الابتكار "ابتكر" التي تختص باستلام الهيئة للابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوجيهها رقابياً بما يشجع الابتكارات المالية في القطاع المالي غير المصرفي، إضافة إلى استحداث بيئة الرقابة الافتراضية لضمان حماية حقوق المتعاملين وتوظيف أدوات رقابية جديدة تتمثل في رسالة عدم الممانعة، وهي المرحلة التي تسبق الترخيص النهائي، حيث يكون المنتج الجديد خاضعاً لفترة تجريبية محددة كما تم شرحه في العدد السابق. وعليه، تجدر الإشارة إلى أن الهيئة عملت بداية العام 2021 على إطلاق منصة الابتكار "ابتكر"، وإطلاق النسخة المحدثة منها بعد 5 شهور، مع إضافة الإرشادات اللازمة للمبتكرين والأدوات التوجيهية المناسبة، وتوفير ربط بين المبتكرين والجهات المساندة الأخرى مثل المسرعات والحاضنات (Accelerators and Incubators)، ما يُسهم في تنمية فكرة الابتكار بطريقة فاعلة قابلة للتطبيق، وبخاصة في ظل الإقبال المتزايد من قبل المبتكرين في القطاع المالي غير المصرفي على المنصة، حيث إنه تم منح رسالة عدم ممانعة لمبتكرين لشركة "**مبادرة الشرق الأوسط**" في الأول من كانون الأول من العام 2021 عن تقديمها لخدمة تشبيك خدمات التأمين والتوعية التأمينية، من خلال موقعها الإلكتروني "تمويلي".

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

إطلاق الحوار المجتمعي حول مسودة مشروع قانون التأمين

أطلقت الهيئة الحوار المجتمعي حول مسودة مشروع قانون التأمين الجديد الذي يعالج القصور في التشريعات القائمة.

وقامت الهيئة بإرسال مسودة مشروع القانون إلى مجموعة من النقابات والاتحادات والمؤسسات البحثية والقانونية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لتوسيع دائرة المشاركة والتشاور حول المسودة، وصولاً إلى قانون يلبي الاحتياجات كافة، ويعالج مواطن القصور.

هيئة سوق رأس المال توافق على تقديم خدمات تشبيك تأمينية عبر منصة "تمويلي"

منحت الهيئة رسالة عدم ممانعة لشركة مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار غير الربحية الأجنبية المالكة لمنصة "تمويلي" في فلسطين، التي تؤهلها لتقديم خدمات تشبيك تأمينية عبر المنصة.

وتتضمن الرسالة الموافقة على إدماج شريحة جديدة من طالبي التأمين في قطاع التأمين، وذلك من خلال تشبيكهم مع شركات التأمين.

هيئة سوق رأس المال تنظم التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة

قرر مجلس إدارة الهيئة تنظيم التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة في البورصات الأجنبية، وفقاً لأحكام قرار بقانون رقم (17) لسنة 2009م بشأن التعامل في البورصات الأجنبية، وبما ينسجم مع أحكام كل من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وقانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004.

هيئة سوق رأس المال تطلق هويتها البصرية المستوحاة من "عصفور الشمس"

أطلقت الهيئة هويتها البصرية المستوحاة من الطير الوطني لدولة فلسطين "عصفور الشمس".

ويأتي إطلاق الهوية البصرية تعزيزاً لمساحات التفاعل ما بين الهيئة وشركائها، وقطاعاتها والجمهور ووسائل الإعلام.